

قضية مشتركة: تطوير استجابة منسقة على القارة تجاه بطالة الشباب

توفيق رحيم، المدير التنفيذي لمؤسسة غلوبسايت

إفريقيا الشابة

نحو المليار ونصف المليار إفريقي في 54 بلداً يشكلون سكان القارة الأكثر إثارة للاهتمام في العالم، وبحلول عام 2050، سيرفع النمو الديموغرافي العدد الإجمالي للسكان إلى 1.8 مليارات نسمة. اليوم، تتراوح أعمار أكثر من مئتي مليون إفريقي بين 15 و 24 سنة، وهو رقم يُتوقع أن يتضاعف في السنوات الأربعين المقبلة. بالفعل، هذه الحقيقة تجعل إفريقيا القارة الأكثر شباباً في العالم وتُعدّها إما لعائد ديموغرافي أو لكارثة ديموغرافية. إزاء ارتفاع معدلات بطالة الشباب في العديد من الدول الإفريقية - تشهد جنوب إفريقيا مثلاً أكثر من 50% من بطالة الشباب وفقاً للبنك الدولي - ثمة سؤال يطرح نفسه: إلى أين سيلجأ الشباب بحثاً عن الفرصة الاقتصادية إذا كانت حكوماتهم عاجزة عن إيجاد شروط التوظيف الرسمي للباحثين عن عمل؟

الإعتراف بتحدّي متعدد الأوجه

إذا لم تتم معالجة تضخم أعداد الشباب في إفريقيا، سيؤدي ذلك إلى عواقب وخيمة لا تُعدّ ولا تُحصى على القارة والمجتمع الدولي... وفي حالات إخفاق الدول، كما في الصومال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية أو ليبيا، نرى "أعراضاً مفرطة" ناجمة عن التقارب بين تضخم أعداد الشباب والتهجير لأسباب سياسية واقتصادية. في أكثر الظروف المألوفة، وفيما يتعلّق بـ "الإجرام"، شهدنا في العقد الماضي عودة أنشطة القرصنة قبالة القرن الإفريقي بشكل خاص، وفي خليج غينيا في الآونة الأخيرة. كانت هذه الظاهرة وما زالت في غالب الأحيان مدفوعةً بمطالب اقتصادية من قبل الشباب، والافتقار إلى مصادر دخل بديلة (مثلاً الصيد

نتيجة استنفاد الأرصدَة السمكية). غير أن القرصنة ليست سوى غيض من فيض بين القضايا النابعة من الشباب المحبطين اقتصادياً أو المحرومين، لاسيما في أزمنة انعدام الأمن السياسي.

في ليبيا، انضمّ العديد من الشبان إلى الميليشيات غير النظامية منذ ثورة عام 2011 في ذلك البلد، ليس بدافع من الرغبة في إحداث تغيير سياسي، بما أن القذافي كان قد أقصِي منذ فترة طويلة عن الساحة، وإنما سعيًا وراء دخلٍ ثابت. أو في الصومال، حيث الجماعة المقاتلة الرئيسة التي واجهت الحكومة الحالية اليوم، والحكومة الانتقالية من قبل، كانت حركة الشباب، وهي جماعة المعنى الحرفي لاسمها هو الشباب. يمكن أن يكون التحدي سياسياً أيضاً كما يمكن أن يؤدي ذلك السخط الى المزيد من الاضطرابات. وفيما حال شمال إفريقيا هي الأبرز، اليوم في جنوب إفريقيا، يجنّد جوليوس مالوما، زعيم حركة "مقاتلي الحرية الاقتصادية" السياسية، الحماسة الشعبية بين الشباب في محاولة للانقلاب على المؤسسة السياسية والاقتصادية في البلاد.

فيما قد يلجأ بعض الشبان إلى جماعات سياسية أو قتالية ما دون الدولة بحثاً عن "الفرصة"، تتحوّل أنظار آخرين إلى اقتصاد إفريقيا "غير الرسمي". يقدّر البنك الإفريقي للتنمية أن "55% من الناتج المحلي الإجمالي للدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى و80% من قوتها العاملة" تدخل في الاقتصاد غير الرسمي. إن الانتقال إلى أنظمة أو رقابة حكومية يعني أن هناك مساحة كبيرة داخل القطاع غير الرسمي لتجارة السلع غير المشروعة. من الواضح أن النشاط على هذا المستوى الرفيع في الاقتصاد غير الرسمي يفسح المجال أمام فساد هائل وسرقة أرباح الموارد الطبيعية للقارة. غير أن هذا النشاط يُترجم أيضاً بتدفقٍ لا يتمّ تعقبه للتجارة غير المشروعة، بدءاً من السلع المقفلة ووصولاً إلى المخدرات. من المعلوم مثلاً، إلى حدّ بعيد، أن لعلّ نصف إمدادات الكوكايين من أميركا اللاتينية إلى أوروبا، إن لم يكن أكثر، يمرّ عبر غرب إفريقيا.

مع ذلك، كثيرٌ من الشباب لا يرون ببساطة فرصة على الإطلاق، ويسعون إلى الهجرة، واضعين هذه القضية بالتالي على عتبة أوروبا، ومفسحين المجال أمام شبكات الاتجار بالبشر. ثمة طريق واضح وبربري يجتاز

القارة وصولاً إلى ليبيا، حيث يقود المهزبون المهاجرين إلى سفنٍ غير آمنة لعبور البحر الأبيض المتوسط. لقي أكثر من 3000 مهاجرٍ حتفهم فيما كانوا يحاولون عبور البحر المتوسط عام 2014، اعتباراً من شهر سبتمبر، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن المنظمة الدولية للهجرة (IOM).

تخطيط مجال الحلّ

إن التحدي المتمثّل بعمالة الشباب، ونقص العمالة، والاستبعاد الاقتصادي العام هو تحدّي مشترك في إفريقيا، ولكن إفريقيا ليست على الإطلاق وحدة اجتماعيّة، أو سياسيّة، أو اقتصاديّة متجانسة. في الواقع، يختلف وضع الشباب من بلدٍ إلى آخر. فعلى سبيل المثال، كانت معدلات بطالة الشباب في شمال إفريقيا على ارتفاع دائم في السنوات الأخيرة، مما ساهم في حدوث اضطرابات أواخر عام 2010 وأوائل عام 2011. وفيما كانت المعدلات أدنى في الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى، كانت المسألة مسألة رفاهية اقتصاديّة ورفاه العيش بدلاً من المشاركة في مجالات العمل.

مع ذلك، ثمة مجموعة مشتركة من الخصائص لتحديّ الشباب في مختلف البلدان:

- الافتقار إلى التعليم الأساسي ومحو الأميّة بين الشباب بنسبة 69.5% في دول إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بفارق كبير عن المعدل العالمي البالغ 89.5%؛
- هوة واضحة بين التعليم والكفاءات واحتياجات الأسواق؛ و
- نموّ اقتصادي غير عادل لا يجنّد القوى العاملة المحليّة.

هناك عدد من المنظمات التي تعمل في جميع أنحاء القارة على هذه الأبعاد، في مجال حلّ ينبغي أن يضمّ المجتمع والسياسة. وتشمل بعض الأمثلة البارزة:

- مبادرة "التعليم أولاً" العالمية للأمم المتحدة: مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة التي تسعى إلى "إدخال كل طفل إلى المدرسة"؛
- السوق تل: منظمة تقدّم خدمة مطابقة الوظائف في الصومال ورواندا وأماكن أخرى عبر منصّة متقلّة؛
- إفريقيا الشّابة: برنامج يبني مراكز التدريب على المهارات في المجتمعات المحليّة؛
- التعليم من أجل التوظيف: شبكة من المنظمات غير الحكوميّة التي تركز على التدريب على المهارات لوضع الشباب في سوق العمل؛ و
- ميثاق الشباب الإفريقي: وثيقة بالسياسة العامّة أقرّها الاتحاد الإفريقي وتوفّر إطاراً للعمل حتى عام 2018.

بالطبع، كي يتكلّل أيّ من هذه المبادرات وسواها بالنجاح، يجب أن تتمّ ضمن أو تُستكمل باستراتيجيّات نموّ شاملة من قبل حكومات تعزّز دمج الصناعات في الاقتصادات المحليّة. يمكن لهذه الأخيرة أن تشكّل عقبة كبيرة في العديد من بلدان القارّة الغنيّة بالموارد، حيث الحافز هو تجاهل أو إهمال المجتمعات في القطاعات الكثيفة الاستخدام لرأس المال (مثل التعدين).

بناء استجابة منسّقة

المعاهد السياسيّة، والمجتمع المدني، ومراكز البحوث، والمنظمات الدوليّة وغيرها من الهيئات رسمت جميعها، بشكل معمّق في معظم الأحيان، التحدّيات والحلول المذكورة في هذا البحث. لا أسرار هنا، وفيما لا يوجد حتى الآن حلّ شافٍ محدّد، تكثُر الأفكار باتجاه الحل. مع ذلك، ما زلنا نفتقر إلى استجابة منسّقة في القارة ومليكيّة المسألة ليست واضحة حتى الان. وفيما بطالة الشباب مشكلة "محليّة" من جهة، من الواضح أنها من

جهة أخرى مشكلة ذات أبعاد إقليمية وعالمية، سواء لجهة القضايا التي تطرحها أو لجهة الحلول المطلوبة لمعالجة هذا التحدي. عندما يلجأ الشباب إلى مصادر دخلٍ بديلة خارج القنوات الاقتصادية الرسمية، فإن الشبكات التي يرتبطون بها تتخذ على الفور أبعاداً أمنية إقليمية ودولية.

ينبغي أن يكون مجال الحلّ لتحدي بطالة الشباب مسؤولية مشتركة... من المهم تنسيق الدروس المستفادة وتجميع موارد المعرفة حول التدخلات الممكنة. وفي حين شكّل ميثاق الشباب الإفريقي وثيقة بارزة، كيف يمكننا ضمان متابعة بُعد بطالة الشباب عملياً؟

ثمة فكرة من شأنها أن تشكل تطوراً هاماً في السنة أو السنتين القادمتين إذا ما نُفذت وهي إنشاء مركز شباب إفريقيا، كمجالٍ مادي وافتراضي على حد سواء، يقوم بجمع منظمات القارة العاملة في قضايا بطالة الشباب. يمكن أن يكون لهذا المركز عدة فروع إقليمية تابعة يستضيفها غرب إفريقيا مثلاً عبر المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، وفي شمال إفريقيا من قبل البنك الإفريقي للتنمية، وفي شرق إفريقيا من قبل مجموعة شرق إفريقيا (EAC)، وفي بوتسوانا من قبل مجموعة جنوب إفريقيا للتنمية (SADC)، على سبيل المثال فقط. ويمكن لمنصة إلكترونية أن تجمع أمثلة عن السياسة الشبابية من مختلف بلدان القارة، وتسلط الضوء على المنظمات الأكثر ابتكاراً مثل اثنتين من المنظمات المذكورة أعلاه التي تعمل على القضايا المهمة.

اغتنموا الفرصة ولا تفقدوها

فيما نعالج مسألة أعداد الشباب المتنامية في إفريقيا، والإقصاء أو التهميش الاقتصادي المحتمل للعديد من بينهم، يسهل التفكير بخطر أو تهديد ديموغرافي. بالطبع، من منظور أمني، إذا لم نعالج هذا التحدي، يمكن أن يشكل ضربة قاصمة للقارة نتيجة ازدياد القرصنة، والتجارة غير المشروعة، والإرهاب، وأكثر من ذلك.

ولكن، ما زال العائد الديموغرافي في متناول أيدينا، وما زالت الفرصة سانحة أمام الشباب الإفريقي، مع الدعم المناسب، لمساعدة القارة على اغتنام فرصتها، والمساعدة في تحديد العقود القادمة كالقرن الإفريقي.

تتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae